IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

GOV/INF/2014/15-GC(58)/INF/7
٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(58)/1 وإضافتاها Add.1 وAdd.2)

التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي

تقرير من المدير العام

الموجز

تطلب خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي (خطة العمل)، التي اعتمدها مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأقرّتها جميع الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ خلال دورة المؤتمر العام العادية الخامسة والخمسين، من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطة إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأن يقدّمه بعد ذلك كل سنة حسب الاقتضاء. وقد تم تقديم تقريري المدير العام السنويين الأول والثاني عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢[١] و٢٠١٣[٢] على التوالي. وهذا هو التقرير المرحلي السنوي الثالث الذي يتم تقديمه استجابةً لذلك الطلب.

ويركِّز هذا التقرير على مجالات التقدم الرئيسية في تنفيذ خطة العمل منذ تقديم التقرير السنوي السابق إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ولا تزال الأنشطة الهامة متواصلة في جميع المجالات في إطار خطة العمل؛ وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على وجه خاص، استُهلَّت مشاريع إضافية جديدة ذات صلة بخطة العمل. ويقتضي تنفيذها على وجه كامل وفعّال بذل جهود مشتركة مستمرة والتزاماً كاملاً من الأمانة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

وهذا التقرير مشفوع بمعلومات تكميلية[٣] تقدم مزيداً من التفاصيل بشأن التقدم المحرز والتقييم والخطوات المقبلة فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل.

---

[١] الوثيقة GOV/INF/2012/11-GC(56)INF/5.

[٢] الوثيقة GOV/INF/2013/8-GC(57)INF/5.

[٣] *التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي: معلومات تكميلية.*

التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي

تقرير من المدير العام

ألف- مقدّمة

١- في أعقاب الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية (حادث فوكوشيما داييتشي)، اعتمد مجلس المحافظين مسودّة خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي (خطة العمل) في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأيّدتها الدول الأعضاء بالإجماع في دورة المؤتمر العام العادية الخامسة والخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. والغرض من خطة العمل هو تحديد برنامج عمل من أجل تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي. وتغطي خطة العمل ١٢ مجالاً شاملاً. ويتطلّب نجاح تنفيذها تعاوناً والتزاماً كاملين من الدول الأعضاء والأمانة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وتطلب خطة العمل من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذها إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام في ٢٠١٢[٤]، وأن يقدّمه بعد ذلك كل سنة حسب الاقتضاء.

٢- وهذا هو التقرير السنوي الثالث الذي يقدمه المدير العام استجابةً لذلك الطلب. ويتضمن التقرير تقييماً للإنجازات التي تحققت منذ التقرير السابق الذي قُدم إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣[٥]، ويحدد المجالات التي يلزم مواصلة العمل فيها من أجل تحقيق أهداف خطة العمل.

٣- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استهلت الأمانة نحو ١٠ مشاريع جديدة من المشاريع الخارجة عن الميزانية. وهذه المشاريع تتعلق بمجالات رئيسية من خطة العمل. ويورد المرفق الثاني بالمعلومات التكميلية لهذا التقرير مزيدًا من المعلومات عن المصروفات من المساهمات الخارجة عن الميزانية وكذلك من الميزانية العادية.

٤- وفيما يلي المجالات الرئيسية لخطة العمل التي يبرزها هذا التقرير:

- تقييم أمان محطات القوى النووية؛
- استعراضات النظراء التي تضطلع بها الوكالة؛
- التأهب والتصدي للطوارئ؛

---

[٤] الوثيقة GOV/INF/2012/11–GC(56)/INF/5 (٩ آب/أغسطس ٢٠١٢).

[٥] الوثيقة GOV/INF/2013/8–GC(57)/INF/5 (٥ آب/أغسطس ٢٠١٣).

- معايير الأمان الصادرة عن الوكالة؛
- الدول الأعضاء التي تخطط للشروع في برنامج للقوى النووية وبناء القدرات؛
- حماية الناس والبيئة من الإشعاعات المؤيِّنة.

ويمكن الاطلاع على المعلومات التكميلية لهذا التقرير التي تشمل، من بين جملة أمور، مزيدًا من التفاصيل عن التقدم المحرز وانجازات الأمانة في الفترة المشمولة بالتقرير، والخطوات المقبلة في تنفيذ خطة العمل في جميع المجالات الإثني عشر التي تشملها، على الموقع الإلكتروني GovAtom.

٥- ومنذ دورة ٢٠١٣ للمؤتمر العام، قدّم المدير العام تقريرًا واحدًا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل إلى مجلس المحافظين[٦] وتقريرين اثنين آخرين لهما صلة بالموضوع، وهما: *عملية الوكالة لتقييم وتوقع مسار الأحداث عند التصدي لطارئ في محطة للقوى النووية*[٧] *والتمرين (ConvEx-3 (2013*، *التمرين الدولي للتصدِّي للطوارئ*[٨].

٦- وواصلت الأمانة تقاسم وتعميم الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي من خلال تحليل الجوانب التقنية ذات الصلة. وأعدّت الأمانة تقريرين لاجتماعين من اجتماعات الخبراء الدوليين عُقِدا في عام ٢٠١٣ ونظّمت اجتماعين آخرين من هذه الاجتماعات في عام ٢٠١٤.

٧- ويوشك الانتهاء من عملية استعراض معايير الأمان الصادرة عن الوكالة المتعلقة بتصميم وتشغيل محطات القوى النووية، وحماية هذه المحطات من الحوادث العنيفة، وعمليات التأهب للطوارئ والتصدي لها. ومن المقرر عرض الصيّغ المنقّحة المقترحة لهذه المنشورات وغيرها من المنشورات ذات الصلة بهذا الموضوع على لجنة معايير الأمان في وقت لاحق من عام ٢٠١٤، وإذا ما وافقت عليها اللجنة سيتم عرضها على مجلس المحافظين لإقرارها بمثابة معايير الأمان بصفة نهائية.

٨- وقد تم احراز تقدم كبير في إعداد تقرير الوكالة عن فوكوشيما. وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، نظّمت الأمانة أربعة اجتماعات أخرى لكافة الأفرقة العاملة مما أفضى إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من عملية الصياغة. وقد بدأت المرحلة الثانية من عملية استعراض وتنقيح مسودّة التقرير وستتواصل بهدف اصدار الطبعة النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وسوف يُنشر التقرير في عام ٢٠١٥.

٩- وتورد الأقسام التالية من هذا التقرير موجزًا عن التقدم الكبير الذي أُحرِز في تنفيذ خطة العمل منذ التقرير السنوي السابق، بما في ذلك ما يلي: تقييم مواطن الضعف في محطات القوى النووية في مجال الأمان، وتعزيز خدمات الوكالة لاستعراض النظراء، والتحسينات بشأن قدرات التأهب للطوارئ والتصدي لها، وتعزيز ومواصلة بناء القدرات، وحماية الناس والبيئة من الإشعاعات المؤيِّنة. وقد ساهم التقدم المحرز في هذه المجالات وغيرها في تحسين الإطار العالمي للأمان النووي.

---

[٦] الوثيقتان GOV/INF/2014/2 (٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) وGOV/INF/2014/2/Corr.1 (٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤).

[٧] الوثيقة GOV/INF/2013/13 (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

[٨] الوثيقة GOV/INF/2014/7 (٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤).

باء- عمليات تقييم الأمان على ضوء حادث محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية

١٠- قامت الأمانة، بالاشتراك مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتنظيم مؤتمر دولي يُعنى بقضايا الساعة في مجال أمان المنشآت النووية: الدفاع في العمق - التطورات والتحديات الخاصة بأمان المنشآت النووية (المؤتمر الدولي بشأن الدفاع في العمق) في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ واجتماع الخبراء الدوليين بشأن ادارة الحوادث العنيفة على ضوء الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، وهو الاجتماع السابع ضمن سلسلة اجتماعات الخبراء الدوليين، الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٤. واستفاضت هذه الأحداث في تحليل الدروس المستفادة والاستنتاجات المستخلصة من اجتماع الخبراء الدوليين الأول، ومن اجتماع الخبراء الدوليين بشأن أمان المفاعلات والوقود المستهلك على ضوء الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، مدعومة بمداولات مؤتمر فوكوشيما الوزاري بشأن الأمان النووي الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١١- وشدَّد الخبراء في المؤتمر الدولي بشأن الدفاع في العمق على أنه ينبغي إعادة النظر دوريًا في تطبيق هذا المفهوم طوال دورة حياة محطات القوى النووية. وفي هذا الصدد، سلَّط الخبراء الضوء على ضرورة معالجة المخاطر الخارجية العنيفة خلال استعراضات الأمان الدورية لأنَّ مثل هذه المخاطر يمكن أن تسفر عن أعطال مشتركة الأسباب قد تقوِّض في آنٍ واحد العديد من مستويات الدفاع في العمق. كما سلَّط الخبراء الضوء على أهمية الاستفادة التامة من خدمات الوكالة لاستعراض النظراء، لا سيما تلك المتعلقة بتحديد المواقع والتصميم والتأهب والتصدي للطوارئ.

١٢- وأبرز الخبراء الجهود المهمة التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية في سبيل زيادة أمان ومتانة محطات القوى النووية، مع مراعاة الدروس المستفادة حتى هذا التاريخ من حادث فوكوشيما داييتشي. وتشمل تلك الجهود، على سبيل المثال، وضع أحكام لضمان وظائف الأمان الأساسية بشأن المخاطر الخارجية غير المحتاط لها في التصميم من قبيل صيانة تبريد الوقود والحفاظ على سلامة عملية الاحتواء. ولكن الخبراء حَّددوا كذلك الحاجة إلى مزيد من العمل بشأن مسائل مثل المعايير المتعلقة بالاختيار بين المعدات الثابتة والمعدات المتنقلة وتصميم المعدات وتثبيتها لضمان الاضطلاع بوظائف الأمان حتى في ظل ظروف وقوع حوادث عنيفة.

١٣- وخلال اجتماع الخبراء الدوليين بشأن التصدي للحوادث العنيفة، تبادل الخبراء الآراء والأفكار بشأن تعزيز قدرات التخفيف للتعامل مع الحوادث العنيفة وناقشوا الدروس المستفادة والإجراءات الأخرى التي يتعين اتخاذها قصد تعزيز ترتيبات التصدي للحوادث العنيفة فضلاً عن تحديد أفضل الممارسات. وناقش الخبراء نُهج التصدي للحوادث العنيفة في محطات القوى النووية التي تنتهجها المنظمات المشغِّلة، والهيئات الرقابية وغيرها من المنظمات التي يُحتمل أن تشارك في عملية التصدي لحادث عنيف. وشملت المواضيع الرئيسية في تلك المناقشات اللوائح والتدريب والمعدّات وتحسين الإرشادات وتعزيز الروابط بين منظمات التصدي داخل الموقع وخارجه.

١٤- وشدّد الخبراء على أهمية الإشراف الرقابي على برامج التصدي للحوادث العنيفة والحاجة إلى المتطلبات الرقابية في هذا المجال. وينبغي تعزيز أساس وضع المبادئ التوجيهية للتصدي للحوادث العنيفة من طرف المنظمات المشغِّلة، وينبغي توسيع نطاقها لتشمل تشغيل أحواض الوقود ومحطات القوى النووية بقدرة

منخفضة وفي ظروف الإغلاق. وأقرّ الخبراء بأن التنفيذ الفعّال للمبادئ التوجيهية للتصدي للحوادث العنيفة يستلزم توافر، عند الاقتضاء لكل وحدة من موقع يتكوّن من عدة وحدات، مستويات ملائمة من الموظفين المدرّبين بشكل مناسب وأجهزة ومعدّات محدّدة. ونوقشت أيضا الروابط بين خطط التصدي داخل الموقع وخارج الموقع خلال حادث نووي عنيف، إلى جانب الحاجة إلى التحلي بالمرونة في استراتيجيات التصدي وصمود أفرقة التصدي للتمكن من التأقلم مع حالات محتملة من خسارة كبيرة في الموارد البشرية و/أو غيرها من الموارد.

جيم- استعراضات النظراء التي تضطلع بها الوكالة

١٥- قامت الأمانة بتنظيم وإيفاد البعثة الأولى لفرقة استعراض تقييم أمان التشغيل إلى الجمهورية التشيكية. وتستعرض بعثات فرقة استعراض تقييم أمان التشغيل على مستوى المؤسسات الوظائف المركزية التي تضطلع بها المؤسسات التي تؤثر في جميع جوانب أمان تشغيل محطات القوى النووية. ويمكن تكييف بعثة فرقة استعراض تقييم أمان التشغيل على مستوى المؤسسات للأغراض الخاصة للمؤسسة، ولاستعراض إدارة المؤسسة، والإشراف المستقل، والموارد البشرية والاتصال. وقامت البعثة بزيارة المرفق التشيكي ČEZ في فترة أيلول/سبتمبر- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لمعالجة الجوانب المؤسسية الضرورية لضمان التشغيل الآمن لمحطتي دوكوفاني وتاملين للقوى النووية.

١٦- وواصلت الأمانة القيام بأنشطة لزيادة تعزيز خدماتها لاستعراضات النظراء الشاملة، خاصة خدمة فرقة استعراض تقييم أمان التشغيل، وخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، وخدمة استعراض إجراءات التأهب للطوارئ، وخدمة الاستعراض الخاصة بتقييم التصاميم والأمان.

١٧- ومن أجل مواصلة دعم تعزيز عمليات التشغيل الآمن في محطات القوى النووية، أصدرت الأمانة منشورًا بعنوان: *المبادئ التوجيهية لاستعراض النظراء في إطار جوانب الأمان المتعلقة بالتشغيل الطويل الأجل*: *المبادئ التوجيهية لاستعراض النظراء لجوانب الأمان المتعلقة بالتشغيل الطويل الأجل لمحطات القوى النووية*.

١٨- وقامت الأمانة بتحديث عدد من مكوّنات خدمة استعراض إجراءات التأهب للطوارئ، بما في ذلك الاختصاصات، والمبادئ التوجيهية، واستبيان التقييم الذاتي ونموذج تقرير هذا الاستعراض. وعلى وجه الخصوص، تشمل الآن الاختصاصات المنقّحة لبعثات استعراض إجراءات التأهب للطوارئ بياناً ينص على أنَّه سيتم تلقائياً رفع السرية عن تقارير بعثات استعراض إجراءات التأهب للطوارئ بعد ٩٠ يومًا، ما لم تطلب الدولة العضو المعنية خطيًا خلاف ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الدول الأعضاء التي تطلب بعثات الاستعراض المذكورة تُشجَّع بشدة على عقد مؤتمر صحفي بعد البعثة وعلى إتاحة نتائج البعثة علانيةً.

١٩- كما نقّحت الأمانة وحدة التأهب للطوارئ والتصدي لها ضمن خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة. وقصد توسيع مجموعة الخبراء المتاحين لإجراء بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، نظّمت الأمانة بنجاح الدورة التدريبية الأولى لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة الأساسية في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتخطط الأمانة لتنظيم الدورة التدريبية الثانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وبعد ذلك على أساس منتظم.

٢٠- وعزَّزت الأمانة عددًا من الوحدات المتعلقة باستعراض وتقييم أمان تصاميم محطات القوى النووية لخدمة الاستعراض الخاصة بتقييم التصاميم والأمان، ووضعت وحدات جديدة. وتم وضع وحدتين جديدتين، إحداهما لدعم استعراض المتطلبات الرقابية للدول الأعضاء في مجال تقييم الأمان من أجل الامتثال لمعايير الأمان الصادرة عن الوكالة، والوحدة الأخرى لمساعدة البلدان المستجدّة على تقييم احتياجاتها من الكفاءات في مجال تقييم الأمان.

٢١- وتواصل تزايد طلبات الدول الأعضاء على خدمات الوكالة لاستعراض النظراء خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير منها ست خدمات للاستعراضات الرقابية المتكاملة وست خدمات لفرقة استعراض أمان التشغيل وثلاث خدمات لاستعراض إجراءات التأهب للطوارئ وثلاث بعثات للاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، كلّها حاليا قيد التخطيط والتحضير لعام ٢٠١٤. ومنذ تقديم التقرير السنوي الثاني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نظمت الأمانة وأجرت ما يلي:

- بعثتي استعراض إجراءات التأهب للطوارئ في جنوب أفريقيا وطاجيكستان؛
- ٤ بعثات لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في بلجيكا والجمهورية التشيكية والأردن وباكستان؛
- ٣ بعثات متابعة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية؛
- بعثة واحدة لفرقة استعراض تقييم أمان التشغيل على مستوى المؤسسات إلى الجمهورية التشيكية (المرفق ČEZ)؛
- ٦ بعثات متابعة لفرقة استعراض تقييم أمان التشغيل في البرازيل (أنغرا ١) وبلغاريا (كوزلودي) والصين (هونجيانهي ٢) وفرنسا (غرافلين) والهند (راجاستان) وسويسرا (مولبارغ).
- بعثة واحدة للاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية في تركيا؛
- ٣ بعثات لاستعراض تصميم المواقع والأحداث الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية والأردن ورومانيا.

دال- التأهب والتصدي للطوارئ

٢٢- واصلت الأمانة الاضطلاع بأنشطة لدعم ترتيبات الدول الأعضاء في مجال التأهب والتصدي للطوارئ على المستويات الأقاليمية والإقليمية والوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الأمانة بتنظيم وعقد ٣٩ حدثًا تدريبيًا بشأن مواضيع متنوعة للتأهب والتصدي للطوارئ مثل التواصل مع الجمهور والاستجابة الطبية في حالة وقوع طارئ إشعاعي. وبالإضافة إلى ذلك، تُجري الأمانة أيضا تقييمًا لاهتمام الدول الأعضاء المحتمل

بإنشاء مراكز إقليمية لبناء القدرات في مجال التأهب والتصدي للطوارئ، يُركِّز كل واحد منها على مجال محدّد (أو مجالات محددة) من التخصص في التأهب والتصدي للطوارئ.

٢٣- وقامت الأمانة بتنسيق وإعداد وإجراء وتقييم التمرين ConvEx-3 (2013) الذي نُظم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ واستضافه المغرب. وصُمِّم التمرينُ لتمكين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من تقييم قدرتها على التصدي لطوارئ إشعاعية خطيرة ناجمة عن حَدَثٍ متعلق بالأمن النووي وتحديد أوجه التأهُّب والتصدِّي للطوارئ التي تحتاج إلى مزيد من التحسين. وشاركت في التمرين تسع وخمسون دولة عضواً، من بينها المغرب، وعشر منظمات دولية، من بينها الوكالة.

٢٤- وعقد فريق الخبراء المعني بالتأهب والتصدي للطوارئ الذي أنشئ لإسداء المشورة بشأن استراتيجيات تعزيز التأهب الدولي للطوارئ النووية والإشعاعية، اجتماعيه الثاني والثالث خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وركّز الاجتماعان على مناقشة المسائل الجامعة للتأهب والتصدي للطوارئ، وتكامل الأمان النووي والأمن النووي في عملية للتصدي لطارئ، والمسائل والتحديات المتعلقة باضطلاع الأمانة بعملية تقييم وتوقع مسار الأحداث.

٢٥- وواصلت الأمانة تشجيع الدول الأعضاء على تسجيل قدراتها في مجال تقديم المساعدة في شبكة التصدي والمساعدة التابعة للوكالة، بما في ذلك المجال الوظيفي الجديد الذي وُضع للتعامل مع المساعدة والمشورة داخل الموقع في أعقاب حدوث طوارئ في المنشآت النووية[٩]. وتم أيضا إثراء وتوسيع نطاق عملية استعراض قدرات المساعدة الوطنية المسجّلة ضمن شبكة التصدي والمساعدة من أجل ضم الأداء والمشاركة في التمارين، وتقديم المساعدة وإجراء بعثات الاستعراض. واستهلت الأمانة التحضير للبعثات الاستعراضية التابعة لشبكة التصدي والمساعدة، وطلبت من جميع منسقي المساعدة الوطنيين في الشبكة المذكورة تحديد مدى استعدادهم لاستضافة البعثات الاستعراضية للشبكة في بلدانهم. وتواصل الأمانة تشجيع الدول الأعضاء على استضافة هذه البعثات.

٢٦- ووسعت خطة العمل نطاق دور أمانة الوكالة في التصدي لحالات الطوارئ التي تقع في محطات القوى النووية ليشمل ضرورة تزويد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وعامة الجمهور بمعلومات تقدَّم في الوقت المناسب وتكون واضحة وصحيحة من حيث الوقائع وموضوعية وسهلة الفهم بشأن النتائج المحتملة لحالات الطوارئ النووية أثناء حدوثها، بما في ذلك تحليل المعلومات المتاحة وتوقع السيناريوهات المحتملة استناداً إلى الأدلة والمعرفة العلمية وإمكانات الدول الأعضاء. وفي عام ٢٠١٣، وُضِعت عملية لتقييم وتوقع مسار الأحداث عند التصدِّي لطارئ في محطة للقوى النووية وأُطلِعَ مجلسُ المحافظين عليها[١٠]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّمت الأمانة وأجرت سلسلة من الاجتماعات الاستشارية للنظر في المتطلبات المتعلقة بعملية تقييم وتوقع مسار الأحداث وكيف يمكن للدول الأعضاء دعم هذه العملية من خلال شبكة التصدي والمساعدة.

---

[٩] شبكة التصدِّي والمساعدة التابعة للوكالة – التأهب والتصدي للطوارئ (EPR–RANET 2013).

[١٠] الوثيقة GOV/INF/2013/13 (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)

هاء- معايير الأمان الصادرة عن الوكالة

٢٧- تم احراز تقدم في عملية الاستعراض المنهجي لمعايير الأمان الصادرة عن الوكالة بهدف مراعاة الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي. ويجرى تنفيذ هذه التنقيحات الآن بواسطة إدخال إضافات على متطلبات الأمان فيما يتعلق بأمان محطات القوى النووية وتخزين الوقود النووي المستهلك، وهي كما يلي:

- *الإطار الحكومي والقانوني والرقابي للأمان* (العدد GSR Part 1 من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، فيينا، ٢٠١٠)؛
- *تقييم مواقع المنشآت النووية*، العدد NS-R-3 من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، فيينا، ٢٠٠٣.
- *أمان محطات القوى النووية: التصميم* (العدد SSR-2/1 من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، فيينا ٢٠١٢)؛
- *أمان محطات القوى النووية: الإدخال في الخدمة والتشغيل* (العدد SSR-2/2 من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، فيينا، ٢٠١١)؛
- *تقييم أمان المرافق والأنشطة* (العدد GSR Part 4 من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، فيينا، ٢٠٠٩).

٢٨- وتم أيضا عرض التنقيحات المقترحة بشأن معايير الأمان التالية الصادرة عن الوكالة على اللجان المعنية بمعايير الأمان للموافقة عليها:

- *التأهب لطارئ نووي أو إشعاعي والتصدي له*، (العدد GS-R-2 من سلسلة معايير الأمان، ٢٠٠٢) ؛
- *نظام إدارة المرافق والأنشطة*، (العدد GS-R-3 من سلسلة معايير الأمان، ٢٠٠٦)؛

٢٩- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، وافق مجلس المحافظين على مسودّة متطلبات الأمان "*إخراج المرافق من الخدمة*" التي ستصدر باعتبارها العدد GSR Part 6 من سلسلة معايير الأمان الصادرة عن الوكالة وسيُستعاض به عن العدد WS-R-5، من ذات السلسلة، المعنون "*إخراج المرافق التي تُستخدَم فيها مواد مشعّة من الخدمة*" الصادر في ٢٠٠٦.

واو- الدول الأعضاء التي تُخطِّط للشروع في برنامج للقوى النووية وبناء القدرات

٣٠- واصلت الأمانة دعم الدول الأعضاء التي تشرع في برنامج للقوى النووية وتلك التي تخطط للشروع في مثل ذلك البرنامج من أجل تنمية قدرات المنظمات المشغِّلة والهيئات الرقابية وغيرها من المنظمات المعنية. وقامت الأمانة، في شباط/فبراير ٢٠١٤، بتنظيم وعقد الاجتماع التقني بشأن القضايا الراهنة في مجال إرساء البنى الأساسية الخاصة بالقوى النووية، قصد تعميم أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء والنظر في الدروس

المستفادة لإرساء البنى الأساسية اللازمة لبرنامج آمن وناجح للقوى النووية. وتمثّلت واحدة من الملاحظات الرئيسية التي تم إبرازها خلال الاجتماع في تشابه التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء التي تقوم بتشييد أولى محطاتها للقوى النووية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء التي تقوم بتوسيع نطاق برامجها القائمة للقوى النووية.

٣١- وقامت الأمانة بتنظيم وعقد المؤتمر الدولي لتنمية الموارد البشرية لبرامج القوى النووية: بناء واستدامة القدرات، وذلك في أيار/مايو ٢٠١٤ في فيينا. وركّز المؤتمر على التحديات العالمية القائمة في مجال بناء القدرات على الصعيدين الوطني والدولي والدور الذي تؤديه إدارة المعارف في المجال النووي لنقل المعارف وتنمية الموارد البشرية. وأكّد المشاركون في المؤتمر على أن الشبكات تمثل آلية رئيسية لدعم تعميم المعارف وبناء القدرات بين الدول الأعضاء ويمكنها أن تعزّز الانسجام والتعاون. كما أقرّ المشاركون بالدعم الذي تقدمّه الأمانة لبناء القدرات من خلال الجهود الرامية إلى توثيق أفضل الممارسات ووضع أدوات وإرشادات وتقديم الخدمات والمساعدة وتيسير التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي.

٣٢- وواصلت الأمانة تعزيز شبكات أمان المعارف في إطار الشبكة العالمية المعنية بالأمان والأمن النوويين وغيرها من الشبكات الإقليمية باعتبارها أدوات فعّالة لتعميم الاستنتاجات والدروس المستفادة من خدمات استعراض النظراء وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. وواصلت الأمانة تقديم المساعدة في إرساء البوابات الإلكترونية الوطنية للرقابة النووية من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية في أفريقيا وأوروبا بشأن شبكات أمان المعارف.

٣٣- وواصلت الأمانة جهودها لتعزيز كفاءات الهيئات الرقابية الوطنية وأنشطتها في مجال إدارة المعارف. وقامت الأمانة بتنظيم وعقد حلقة عمل تقنية عن "استعراض الأمان وتقييمه" في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وتمثّل الغرض من تلك الحلقة في مساعدة الدول الأعضاء التي تستهل برنامجا للقوى النووية على إرساء البنى الأساسية والقدرات الضرورية لهيئاتها الرقابية الوطنية. كما قامت الأمانة بتنظيم وعقد أول حلقة عمل إقليمية - الدورة التدريبية بشأن صياغة اللوائح الخاصة بالأمان، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في فيينا لفائدة بلدان أوروبا من أجل دعم صياغة لوائح الأمان الوطنية.

٣٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أطلقت الأمانة فهرسًا شاملًا لخدماتها المصمّمة لدعم إرساء البنى الأساسية النووية في الدول الأعضاء. ويساعد هذا الفهرس الدول الأعضاء على تحديد احتياجاتها للمساعدة خلال مختلف مراحل وضع أو توسيع برنامج للقوى النووية. وقد تم استيفاء الفهرس في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وهو مُنظَّم لكي يُلبي احتياجات الدول الأعضاء وفقًا للمراحل الثلاث من نهج المعالم المرحلية البارزة للوكالة[١١] إزاء إرساء البنى الأساسية. ويُتاح الفهرس على موقع الوكالة الإلكتروني.[١٢]

٣٥- ونظَّمت الأمانة وعقدت، في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٤، اجتماعًا بشأن مَعالِم تطوير البنية الأساسية الوطنية للقوى النووية. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو مناقشة مسودة الوثيقة الجديدة الخاصة بالمعالم البارزة وأخذ آراء الدول الأعضاء في الحسبان قبل وضع الصيغة النهائية للوثيقة. وقد سلَّط الاجتماع الضوء على أهمية الإنشاء المبكّر لنظام الترخيص ولهيئة رقابية مستقلة بغية تحديد متطلبات تحديد المواقع وتحديد معايير الموافقة على تشييد محطة قوى نووية. وبالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على ضرورة أن يتلقى موظفو الهيئة الرقابية

[١١] Milestones in the Development of a National Infrastructure for Nuclear Power IAEA Nuclear Energy Series No. NG-G-3.1

[١٢] http://www.iaea.org/NuclearPower/Infrastructure/catalogue.html

تدريبًا جيِّدًا لكي يتسنى لهم إجراء تقييم لتصميم محطة القوى النووية، واقتُرِح أنَّ هذا التدريب يمكن أن تقدِّمه الهيئات الرقابية التابعة للبلدان المورِّدة في مجال محطات القوى النووية.

٣٦- ووضعت الأمانة مجموعة جديدة من وحدات التعلم الإلكتروني وجعلتها في متناول الدول الأعضاء بهدف تحسين فهم البلدان المستجدة لمتطلبات البنية الأساسية اللازمة لبرامج القوى النووية. وتعتمد هذه الوحدات كذلك على نهج المعالم المرحلية البارزة للوكالة وعلى منشورات أخرى ذات صلة وهي متاحة على موقع الوكالة الإلكتروني[١٣]:

زاي- حماية الناس والبيئة من الإشعاعات المؤيِّنة

٣٧- نظَّمت الأمانة وأوفدت، في الفترة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، البعثة الدولية الثانية لاستعراض النظراء بشأن خارطة الطريق المتوسطة والطويلة الأجل لإخراج الوحدات ١-٤ من الخدمة في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية. وخلص الاستعراض إلى أنه منذ إجراء استعراض النظراء الأول الخاص بالوكالة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، اعتمدت حكومة اليابان وشركة طوكيو للطاقة الكهربائية موقفًا ونهجًا أكثر استباقًا إزاء التصدي للعديد من التحديات المتعلقة بالإخراج من الخدمة. ولكن لوحظ أنَّ الحالة لا تزال معقدة، ولا يزال هناك عدد من المسائل التي تنطوي على تحديات لا بد من حسمها من أجل تحقيق استقرار المحطة على الأجل الطويل. وقد أُحرِز الكثير من التقدم في تحسين استراتيجية الإخراج من الخدمة والخطط ذات الصلة، وكذلك في تخصيص الموارد اللازمة لكي يتسنى بأمان إخراج محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية من الخدمة. وتم إعداد تقرير لاستعراض النظراء المذكور وتضمَّن مجموعة من ١٩ إقرارًا و١٩ نقطة استشارية لعرضها على اليابان للنظر فيها. وعُرِض التقرير على حكومة اليابان في شباط/فبراير ٢٠١٤ وهو متاح على الموقع الإلكتروني للوكالة.[١٤]

٣٨- وقامت الأمانة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بتنظيم وإجراء بعثة دولية لمتابعة استصلاح مناطق شاسعة ملوَّثة خارج موقع محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية. وأبرزت هذه البعثة التقدم الهام المحرز منذ البعثة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقدَّم فريق البعثة المشورة حول العديد من النقاط التي يمكن فيها زيادة تحسين الممارسات الراهنة في اليابان، مع مراعاة معايير أمان الوكالة والخبرة المكتسبة في برامج الاستصلاح في الدول الأعضاء الأخرى. وأقر فريق البعثة بالجهود الضخمة والموارد الهائلة المخصصة لاستراتيجيات وأنشطة الاستصلاح الرامية إلى تحسين ظروف معيشة الأشخاص المتضررين من الحادث النووي. كما أُحرِز تقدم جيِّد في أنشطة الاستصلاح وفي تنسيق أنشطة الاستصلاح مع جهود إعادة البناء والإنعاش.

٣٩- وشجَّعت بعثة الاستصلاح حكومة اليابان على تعزيز جهودها لكي تفسِّر للجمهور بأنَّ تخفيض مستويات إضافية من الجرعة الإشعاعية الفردية إلى ١ ملي سيفرت سنويًا لا يمكن أن يتحقَّق في فترة وجيزة بالاعتماد

---

[١٣] http://www.iaea.org/NuclearPower/Infrastructure/elearning/

[١٤] بعثة استعراض النظراء الدولية التابعة للوكالة بشأن خارطة الطريق المتوسطة والطويلة الأجل لإخراج الوحدات ١-٤ من الخدمة في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية (البعثة الثانية)، طوكيو ومحافظة فوكوشيما، اليابان، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
http://www.iaea.org/newscenter/focus/fukushima/final_report120214.pdf

فقط على أعمال الإخراج من الخدمة، وأشارت إلى أنه في حالات الاستصلاح، ومع المراعاة الواجبة للظروف السائدة، "من المقبول أن يتراوح مستوى الجرعة الإشعاعية الفردية بين ١ و٢٠ مللي سيفرت سنويًا، ويتفق ذلك مع المعايير الدولية وتوصيات المنظمات الدولية ذات الصلة." وأبرز التقرير النهائي ١٣ مجالا من مجالات التقدم و٨ نقاط استشارية بشأن زيادة تعزيز برنامج الاستصلاح لكي تنظر فيها اليابان، وعُرِض التقرير على حكومة اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وأُتيح على الموقع الإلكتروني للوكالة[١٥].

٤٠- وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، نظَّمت الوكالة وعقدت اجتماع الخبراء الدوليين بشأن الوقاية من الإشعاعات في أعقاب حادث فوكوشيما داييتشي: الترويج للثقة والتفهُّم. وناقش الخبراء طائفة واسعة من قضايا الأمان ذات الصلة، والكثير منها هي قضايا مترابطة، بما في ذلك قضايا انطلاق مواد مشعة في البيئة نتيجة حادث فوكوشيما داييتشي، وإدارة أثر انطلاق هذه المواد، والمعايير الدولية للوقاية من الإشعاعات والقضايا المرتبطة بالتواصل.

٤١- وأبدى الخبراء في اجتماع الخبراء الدوليين ملاحظاتهم وأعربوا عن رأيهم بأنه رغم أن النظام الدولي للوقاية من الإشعاعات هو نظام يفي بالغرض، فقد أصبح تنفيذه معقَّدا للغاية وأضحى من الصعب فهمه، لا سيما بالنسبة للجمهور. ولعل أي نظام يُفهم بأسلوب أفضل ويكون تنفيذه أسهل هو نظام أكثر فعالية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكون صناع القرارات وعامة الناس على دراية بالإشعاعات ومخاطر الإشعاعات والفلسفة والأخلاقيات الأساسية للنظام الدولي للوقاية من الإشعاعات. وناقش الخبراء كذلك ضرورة أن تصوغ المنظمات الدولية ذات الصلة نهجًا منسَّقًا لمراقبة المواد الغذائية ومياه الشرب الملوَّثة نتيجة لحادث نووي أو إشعاعي. وتعمل الأمانة مع المنظمات الأخرى ذات الصلة على صوغ مثل هذا النهج المنسَّق.

٤٢- وتقدِّم الأمانة الدعم لبرنامج الرصد البحري في اليابان. وسينطوي هذا الدعم على تنسيق تمارين المقارنة المختبرية عن طريق تحليل العينات البحرية في المختبرات في اليابان مع احتمال إدراج شركاء دوليين. وقد تساعد هذه الأنشطة في تحسين مصداقية النتائج التي خرجت بها المؤسسات المعنية ومن شأنها أن تساعد أيضًا في تعزيز شفافية أنشطة الرصد.

حاء- مجالات أخرى

٤٣- تُحرز الوكالة تقدمًا في إعداد تقرير الوكالة عن حادث محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، وستوضع صيغته النهائية في عام ٢٠١٤ ويُنشَر في عام ٢٠١٥. ويهدف التقرير إلى تقديم تقييم وقائعي ومتوازن وذي حجية يعالج أسباب الحادث وتداعياته، وكذلك الدروس المستفادة منه. ويهدف هذا التقرير إلى أن يكون بمثابة وثيقة مرجعية تقنية أساسية بشأن الحادث لسنوات قادمة. وقد دأبت ٥ أفرقة عاملة مكوَّنة من نحو ١٨٠ من الخبراء المعترف بهم دوليًا من ٤٢ دولة عضوًا وعدة هيئات دولية على العمل على إعداد الفصول الخمسة من التقرير. وسيقدِّم التقرير وصفًا للحادث وسياقه وسيتطرَّق للقضايا ذات الصلة بالأمان النووي والتأهب والتصدي للطوارئ النووية وآثار الحادث والتعافي بعد الحادث.

---

[١٥] بعثة الوكالة الدولية لمتابعة استصلاح مناطق شاسعة ملوَّثة خارج موقع محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، طوكيو ومحافظة فوكوشيما، اليابان، من ١٤ إلى ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.
http://www.iaea.org/newscenter/focus/fukushima/final_report230114.pdf

٤٤- وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت الأمانة المنشورين *"إدارة كفاءة الهيئات الرقابية"* (العدد ٧٩ من سلسلة تقارير الأمان) و*"إعداد برنامج التفتيش الرقابي لمشروع محطات القوى النووية الجديد"* (العدد ٨١ من سلسلة تقارير الأمان).

٤٥- وتواصل الأمانة تعميم المعلومات والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي. وقد أتاحت الأمانة تقريري اجتماعي الخبراء الدوليين المذكورين اللذين عقدا في عام ٢٠١٣، وهما:

- *تقرير الوكالة عن الإخراج من الخدمة والاستصلاح بعد وقوع حادث نووي*
- *تقرير الوكالة عن العوامل البشرية والتنظيمية في الأمان النووي على ضوء الحادث الذي تعرضت له محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية.*

وهذان التقريران المذكوران متاحان على الموقع الإلكتروني للوكالة[١٦].

٤٦- وقدَّمت الأمانة الدعم للاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، الذي عُقد في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وكذلك للاجتماع الاستثنائي الثاني للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، الذي عُقد في الفترة من ١٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤ بناء على طلب من الولايات المتحدة.

٤٧- وفيما يتعلَّق بالاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، اتفقت الأطراف المتعاقدة بتوافق الآراء على التعديلات المقترح إدخالها على الوثائق الإرشادية الخاصة بالاتفاقية المذكورة، أي المبادئ التوجيهية بشأن عملية الاستعراض في إطار اتفاقية الأمان النووي (الوثيقة INFCIRC/571/Rev.6)، والمبادئ التوجيهية بشأن التقارير الوطنية في إطار اتفاقية الأمان النووي (الوثيقة INFCIRC/ 572/Rev.4)، والنظام الداخلي واللائحة المالية (الوثيقة INFCIRC/573/Rev.5)، استنادًا إلى تقرير للفريق العامل المعني بالفعالية والشفافية كان قد أُعدَّ في الاجتماع الاستثنائي الثاني الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠١٢، وكذلك استنادًا إلى التوصيات باتخاذ إجراءات المقدَّمة لهيئات أخرى من طرف مجموعة من الأطراف المتعاقدة للنظر فيها خلال الاجتماع الاستعراضي. والتعديلات المتعلقة بالوثائق الإرشادية والتوصيات باتخاذ إجراءات تُقدِّم إرشادات أوضح بشأن الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الأطراف المتعاقدة للوفاء بأهداف الاتفاقية وتُحسن عملية إعداد التقارير الوطنية. كما أنَّها تُدخِل تحسينات على عملية الاستعراض وتُعزِّز التعاون الدولي وتُضفي مزيدًا من الشفافية تجاه الجمهور.

٤٨- وخلال الاجتماع الاستعراضي السادس، قرّرت الأطراف المتعاقدة كذلك، بأغلبية ثلثي الأطراف، أن تقدِّم اقتراحًا من سويسرا بتعديل المادة ١٨ من الاتفاقية إلى مؤتمر دبلوماسي يُعقد في غضون سنة واحدة بعد اتخاذ القرار. ويتناول التعديل المقترح تصميم وتشييد محطات القوى النووية القائمة والجديدة. كما طلبت الأطراف المتعاقدة من المدير العام، بصفته الوديع، إعداد مجموعة من القواعد والإجراءات لتنظيم المؤتمر الدبلوماسي والقيام، قبل اليوم الأول من المؤتمر الدبلوماسي بتسعين يومًا على الأقل، بتنظيم اجتماع تشاوري مفتوح لجميع الأطراف المتعاقدة لتبادل الآراء والتحضير لاعتماد النظام الداخلي.

[١٦] http://www.iaea.org/newscenter/focus/actionplan/

٤٩- وعُقدت جلسة خاصة للاجتماع الاستعراضي للإفادة بالإجراءات التي اتُخِذت على ضوء حادث فوكوشيما داييتشي. واتفقت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي على مواصلة الإفادة في تقاريرها الوطنية بالإجراءات التي اتُخِذت فيما يتعلق بالدروس المستفادة من الحادث، والتي ستُناقش خلال الاجتماع الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٧.

٥٠- وفي مجال المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، نظّمت الأمانة في فيينا يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤ حلقة العمل الثالثة بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. وزوَّدت حلقة العمل الدبلوماسيين والخبراء من الدول الأعضاء بمعلومات تمهيدية عن الموضوع، وحضرها ٥٤ مشاركًا من ٣٩ دولة عضوًا.

٥١- وعُقد الاجتماع الرابع عشر لفريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية في فيينا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤. وبحث الفريق، في جملة أمور، مراجعة قرار المجلس استبعاد الكميات الصغيرة من المواد النووية من نطاق اتفاقيات المسؤولية النووية بعد اعتماد طبعة عام ٢٠١٢ من لائحة النقل المأمون للمواد المشعة؛ وقضايا المسؤولية في سياق اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي؛ وما إذا كانت هناك حاجة إلى إنشاء نظام خاص للمسؤولية يتناول المصادر المشعة؛ ونطاق تطبيق اتفاقيات الوكالة بشأن المسؤولية فيما يتعلق بالمفاعلات المغلقة أو المفاعلات الجاري إخراجها من الخدمة؛ وإمكانية تنقيح الأحكام النموذجية بشأن المسؤولية النووية الواردة في المنشور المعنون *كتيب عن القانون النووي: التشريعات التنفيذية*؛ وأنشطة التوعية.

٥٢- وتواصل الأمانة الاستعدادات للمؤتمر الدولي المعني بالتحديات التي تواجهها منظمات الدعم التقني والعلمي في مجال تعزيز الأمان والأمن النوويين: توطيد التعاون وتحسين القدرات، وسيعقد المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في بيجين بالصين. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الأمانة الاستعدادات لعقد اجتماع الخبراء الدوليين بشأن تعزيز فعالية البحث والتطوير على ضوء الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، وذلك في شباط/فبراير ٢٠١٥.

طاء- الاستنتاجات

٥٣- أحرزت الأمانة والدول الأعضاء تقدّما كبيرا في تنفيذ خطة العمل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وهذا الاستنتاج مُعزَّز بالتقييم الوارد في هذا التقرير وبالمعلومات التكميلية المرفقة به[١٧] والتعقيبات الواردة من اجتماعات الخبراء الدوليين وغيرها من الاجتماعات، مثل الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي. ونتيجة لهذه الأنشطة، هناك توافق في الآراء بأنَّه ما زال يلزم القيام بالمزيد من العمل لتعزيز الأمان النووي في كل أرجاء العالم.

٥٤- وأعادت جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي التي لديها محطات عاملة للقوى النووية إجراء تقييمات شاملة للأمان ('اختبارات التحمل') بهدف تقييم جوانب التصميم والأمان لمتانة محطات القوى النووية بغية مقاومة الأحداث العنيفة، بما في ذلك الدفاع في العمق، وهوامش الأمان، وآثار حافة الجرف، والأعطال المتعددة، والفقدان المطوّل لنظم الدعم. وخضعت العديد من هذه الحالات التي أعيد تقييمها لاستعراض

[١٧] *التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي: معلومات تكميلية*

النظراء وهي متاحة اليوم علنًا. وأفادت الأطراف المتعاقدة أن الأمان النووي قد تحسَّن على وجه العموم نتيجة لإعادة هذه التقييمات. وهناك تدابير أمان إضافية تُدرَج لمنع وقوع حادث وللتخفيف من عواقب أي حادث يقع. وتوصَّل اجتماع الخبراء الدوليين بشأن التصدي للحوادث العنيفة إلى أنَّه ما زال من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز التصدي للحوادث العنيفة من طرف الجهات التشغيلية والرقابية والمنظمات الأخرى التي يُحتمل أن تشارك في ذلك.

٥٥- ويتواصل تعزيز استعراضات النظراء التي تجريها الوكالة، كما أنَّ اهتمام الدول الأعضاء قد تزايد بخدمات استعراض النظراء. بيد أن عددًا من الدول الأعضاء ما زالت لم تستجب بعدُ للتشجيع الوارد في خطة العمل بالمبادرة طوعًا إلى استضافة استعراضات النظراء التي تجريها الوكالة. وما زال هناك على وجه الخصوص عدد من الدول الأعضاء التي لم تستضف بعد طوعًا إحدى بعثات فرقة استعراض أمان التشغيل في السنوات الثلاث منذ اعتماد خطة العمل وما زالت دول أعضاء أخرى لم تطلب بعدُ تركيز مثل هذه الاستعراضات على محطات القوى النووية القديمة الموجودة لديها.

٥٦- ويجري تعزيز معايير أمان الوكالة ذات الصلة بأمان محطات القوى النووية مع استعراض وموافقة لجنة معايير الأمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قبل تقديمها إلى مجلس المحافظين في آذار/مارس ٢٠١٥ لإقرارها بمثابة معايير الأمان بصفة نهائية. وتم وضع أو تحسين برامج بناء القدرات في الدول الأعضاء، وتم أيضا استعراض وتعزيز برامج التأهب والتصدي للطوارئ.

٥٧- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة تعميم الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي مع المجتمع النووي عن طريق تنظيم وإجراء اجتماعات خبراء دوليين وإيفاد بعثات دولية ونشر تقارير ذات صلة، وكذلك عن طريق تنظيم مؤتمرات واجتماعات ذات صلة.

٥٨- وحققت الأمانة والدول الأعضاء تقدماً في تحسين الإعلام العام وتعزيز الشفافية والاتصالات خلال الأوضاع الطارئة. واتخذت الأمانة خطوات لتعزيز قدرتها على تقييم وتوقع مسار الأحداث خلال حدوث طارئ نووي. ولكن وكما أبرزه الخبراء في اجتماع الخبراء الدوليين بشأن الوقاية من الإشعاعات، ما زال هناك مزيد من العمل ينبغي الاضطلاع به لتعزيز التواصل مع الجمهور وجميع الجهات المعنية بقضايا الأمان النووي والإشعاعي.

٥٩- ويعدُّ العمل في سبيل الحفاظ على الأمان النووي وتحسينه عملية متواصلة وتستدعي اهتمامًا متواصلًا. وستستمر الأنشطة المتعلقة بتنفيذ مشاريع خطة العمل خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن المزمع أن تقوم الإدارات/الشُعب المعنية بتنفيذ المشاريع المخصصة في إطار خطة العمل والتي ستستمر لما بعد عام ٢٠١٥، لا سيما الدروس المستفادة من تقرير الوكالة عن فوكوشيما ومن اجتماعات الخبراء الدوليين، وكذلك النتائج المستخلصة من المشاريع المستكملة في خطة العمل. وستكون إدارة الأمان والأمن النوويين حلقة الوصل لدعم هذه الأنشطة المشتركة بين الإدارات والرامية إلى تعزيز الأمان النووي.